BOOK REVIEW

مراجعة الكتاب

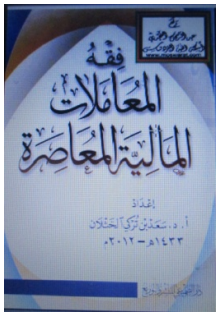

العنوان	: فقه المعاملات المالية المعاصرة
المؤلف	: سعد تركي الخثلان
الناشر	: دار الصميعي للنشر والتوزيع
السنة	: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م
عدد الصفحات	: ٢٥٦ صفحة

المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية

روضة

محاضرة في قسم تعليم اللغة العربية بجامعة مطالع الفلاح الإسلامية باطي

إيميل: raz_os@yahoo.com

فالعالم الآن أصبح كالقرية الواحدة، وارتبط بعضها ببعض، وكذلك ارتبط الاقتصاد بعضه ببعض الذي يتعلق بالبنوك أو غيره. وقد أصبح التعامل بالمعاملات المالية المعاصرة المنتشرة في كثير من أقطار الأرض.

ومع هذا التطور والتقدم يواجه المسلمون معاملات حديثة، خاصة المتعلقة بالبيع والشراء. وأكثر الناس يحتاجون إلى هذه المعاملة لا سيما المسلمون، وكما أنهم بحاجة إلى معرفة أحكام المعاملات الموجودة، هل هذه المعاملة متماشية مع الشريعة

الإسلامية أم لا؟ لأن نظرة الإسلام في بعض العقود المالية تختلف اختلافا جذريا عن نظرة الاقتصاد العالمي.

وقد استوعبت شريعة الإسلام جميع الحوادث والنوازل الواقعة والقضايا المستجدة. وقد اعتنى فقهاؤنا رحمهم الله بأبواب المعاملات، وأصلوا هذه الأبواب، وذكروا فيها قواعد جامعة، يستطيع الإنسان الانطلاقة منها. وفي عصرنا الحاضر قد وجدت الأمة الإسلامية المجامع الفقهية والهيئات واللجان العلمية وهي تمثل الاجتهاد الجماعي في هذا العصر. وأبرز المجامع الفقهية الموجودة في العالم الإسلامي: مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمجامع الفقهية الأخرى والهيئات العلمية التي تبحث عن المسائل الفقهية المستجدة في هذا العصر.

الكتاب الذي ألفه سعد تركي الخثلان من الكتب المتطلبات عصرنا الحاضر، حيث يبحث عن أحكام المعاملات المالية المعاصرة التي يشكوها المسلمون. ويعتبر هذا الكتاب من الكتب الرائجة إذ طبع مرتين في سنة واحدة، الطبعة الأولى في شهر ربيع الأول ١٤٣٣هـ /٢٠١٢ م والطبعة الثانية في شهر جمادي الأولى سنة ١٤٣٣هـ /٢٠١٢ م. إضافة إلى ذلك، أن هذا الكتاب ألفه خبير في مجال الفقه، لأن سعد تركي الخثلان أستاذ في الفقه بكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

حاول سعد تركي الخثلان بتوضيح الأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية المعاصرة فصلا فصلا، وقسم كل معاملة إلى مبحث خاص، حيث يتكون هذا الكتاب على خمسة عشر فصلا كما يتضمن فيه خمسة عشر المعاملات المالية المعاصرة، واستدل من آيات القرآن الكريم والأحاديث وأقوال الفقهاء، كما أخذ الحكم من الاجتهاد في المجامع الفقهية والهيئات العلمية.

من هذا الكتاب نستطيع أن نقسم المعاملات المالية المعاصرة كالآتية. الأولى، المعاملة المالية المعاصرة لم تكن معروفة في زمن الرسول والصحابة. هذه المعاملة مستحدثة -لم تكن معروفة في عهد الرسول والصحابة والفقهاء- من تسميتها وعقودها، بينما أن هناك المعاملة مستحدثة في التسمية فقط ولكن العقود كانت مستخدمة في عهد الرسول والصحابة. وذكر سعد تركي الخثلان مثال المعاملة المالية المعاصرة لم تكن معروفة في زمن الرسول والصحابة والفقهاء منها: الأوراق المالية، والأوراق النقدية والأوراق التجارية.

بدأ سعد تركي الخثلان بشرح عن الأوراق المالية وهي صكوك تمثل مبالغ المادية، قابلة للتداول بالطرق التجارية، التي تنقسم إلى الأسهم والسندات. وذكر فيه عن حكمها باستدلال أقوال الصحابة وقرار المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، كما بين في هذا الفصل عن الشركة وأنواعها وزكاة الأوراق المالية.

لما سمعنا كلمة "الأوراق النقدية"، يتبادر في أذهاننا أن المقصود هو النقود أو الفلوس. واختلف العلماء عن حكم الأوراق النقدية. وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي أنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة، وبناء على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمينة في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة ويعتبر الورق النقدي نقدا قائما بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، كما يعتبر الورق النقدي أجناسا مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة. ويجب أن تزكي الأوراق النقدية إذا بلغت النصاب أو كانت مكملة للنصاب مع بقية الأثمان أو عروض التجارية.

بجانب آخر أن رجال الاقتصاد والتجار في حاجة ماسة إلى الأوراق التجارية بأنواعها المتنوعة هي الكمبيالة والشيك والسند بأمر. الكمبيالة والسند بأمر ليست

شائعة عند الأفراد، وإنما هي شائعة في التعامل بين الشركات والمؤسسات، وربما بعض التجار، وأما عامة الناس فالشائع عندهم الشيكات.

ومن المعاملات المعروفة عندنا الآن ولكن لم تكن معروفة من قبل، التأمين هو نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة أو التبرع، أو يكون مختلطا منهما، ويلتزم فيه طرف لآخر بتعويض نقدي يدفعه له عند حصول حادث ونحوه، وقد أصبح هذا المصطلح شائعا، ومطبقا في جميع دول العالم وتنوع بحيث شمل جميع أنواع الحياة كالتأمين من السرقة، والتأمين من تلف المزروعات، والتأمين من حوادث النقل الجوي، والتأمين على الحياة. فأصبحت شركات التأمين تؤمن الأفراد من كل خطر يتعرضون لهم في أشخاصهم وأموالهم ومسئوليتهم بل أصبحت بعض الحكومات تجبر رعاياها على بعض أنواع التأمين.

العقود في المعاملات السابقة حديثة، وتختلف العقود بين معاملة واحدة مع المعاملات الأخرى، لذلك لكل معاملة لها حكم خاص. وأجازت هذه المعاملات إذا لم تكن مخالفة مع الشريعة الإسلامية.

الثانية، المعاملة المالية المعاصرة مركبة العقود. إن العالم اليوم يشهد تطورا واسعا وسريعا، وهذا التطور يشمل جميع نواحي الحياة .كان مجال الاقتصاد والتجارة تطورا واسعا، والنتيجة من هذا التطور هي ابتكرت أدوات وصيغ وأساليب في العقود والمعاملات لم تكن معروفة من قبل. من أنواع هذه المعاملات هي المعاملة المالية المعاصرة مركبة العقود.

إن تسمية هذه المعاملات جديدة ولكن العقود فيها ليست المستحدثة أي أن هذه العقود معروفة من قبل. تغيرت وتطورت هذه المعاملة في بعض العقود. أما أحكام من هذه المعاملات مختلفة إما أن تكون حرام، أو جائز أو غيرها، نرجع إلى

حدود الشريعة الإسلامية، إذا كانت العقود توافق مع الشريعة الإسلامية فتكون مباحا أو غير ذلك.

أما العقود القديمة المتغيرة أو المتطورة في هذا العصر هي حق الانتفاع وقرض الحسن والسلم والرهن والكفالة والوعد الوكالة وتغيير العقود من الإجارة إلى التمليك. وكل هذه العقود مستخدمة في المعاملات المالية المعاصرة الآتية :

البيع والشراء في زمننا الحاضر ليس مجرد عقد البيع والشراء، ولكن هناك تعلق مع العقود الأخرى، لو لاحظنا في بيع التسقيط المباشر الذي يتمثل صورته: سيارة قيمته نقدا ٥٠ ألف ريال، أراد رجل أن يشتريها بثمن مؤجل لمدة سنة بستين ألف ريال، أو يشتريها بأسقاط معلومة يدفع في كل قسط مبلغا معينا من المال، فهنا زيد في سعر السيارة مقابل الأجل. وعقد في المرابحة للآمر بالشراء: أن يأتي رجل يريد سلعة معينة وليس عنده نقد ليشتريها، فيذهب إلى مصرف أو مؤسسة أو فرد من الناس ويطلب أن تشترى له تلك السلعة، ثم يشتريها ممن اشتراها بالتسقيط.

هتان المعاملتين تدخلان في عقد البيع والشراء ولكن اختلفا في العقد، في البيع التسقيط المباشر المشتري يشتري السلعة بنقده بينما في المرابحة للآمر بالشراء المشتري يشتري السلعة وليس له نقدا، المدفع لهذه السلعة شخص ثالث أو شخص آخر.

ويرى سعد تركي الخثلان أن المعاملة الثانية "المرابحة للآمر بالشراء" جائزة بشرطين: أن يكون الاتفاق المبدئي بينهما مجرد وعد للبيع ووعد للشراء، وهذا الوعد غير ملزم، فلكل منهما الخيار أو لأحدهما في إتمام ذلك البيع من عدمه وأن لا يقع العقد بينهما إلا بعد تملك الموعود بالشراء منه (مؤسسة، مصرف، فرد) للسلعة، وقبضها قبضا تاما.

لقد توسعت بعض البنوك والمؤسسات في التورق حتى تقلت الصورة المعروفة عند الفقهاء في التورق إلى صورة أخرى أصبحت تسمى : "الورق المصرفي المنظم"، وقد عرف المجمع الفقهي بالرابطة هذه الصورة بأنها: قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه

ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف –إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة- بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.

وهناك معاملات آخرى التى استخدمت العقود المركبة، مثلها عقود الاستصناع والتوريد والتأجير المنتهي بالتمليك وبطاقة الائتمان والمتزايدة والمناقصة وبطاقات التخفيض وخطاب الضمان وجمعيات الموظفين والمسابقات التجارية والتسويق الهرمي.

كل هذه المعاملات قد شرح سعد تركي الخثلان بشرح موجز ووافر في كتابه المسمى بكتاب "فقه المعاملات المالية المعاصرة". ويتضح لنا أن الأصل في أبواب المعاملات هي الإباحة إلا أن الشريعة الإسلامية قد شددت في شأن الربا وحذرت تحذيرا بالغا منه.

استخدم سعد تركي الخثلان المنهج الوصفي والاستنباطي، حيث وصف كل المعاملات المالية المعاصرة من التعريف، وحقيقتها وربط بين المعاملة المعاصرة مع المعاملة التقليدية أي في زمن الرسول أو الصحابة أو الفقهاء، وبين صورة كل معاملة في هذا العصر وفي عصر الفقهاء، ووضح زكاتها، كما استنبط الكاتب مصادر الشريعة الإسلامية بالأدلة التي تتعلق عن معاملة معينة في بيان حكمها، وذكر فيه القول الراجح.

بينما أن هذا الكتاب يتكلم عن فقه المعاملات المالية المعاصرة ولهذا الكتاب ملاحظات كالآتية. أولا، سعد تركي الخثلان لم يبين جميع المعاملات المالية المعاصرة المستخدمة في عالم الآن. ثانيا، استخدم سعد تركي الخثلان بيانات عن أنواع المعاملات المالية المعاصرة المستخدمة في المملكة العربية السعودية فقط ولو كانت المعاملة المذكورة أيضا مستخدمة في جميع البلدان. ثالثا، لم يذكر سعد تركي الخثلان

بعض المعاملات المالية المعاصرة المستخدمة في المملكة العربية السعودية، وهذه المعاملة مهمة ومعروفة مثل البيع والشراء عن طريق الإنترنت.

أخيرا، أن هذا الكتاب مهم جدا، خاصة للمسلمين ولطلاب العلم، ويكون هذا الكتاب مرجع جديد في هذا الموضوع، حيث وضح فيه أنواع المعاملات المالية المعاصرة المعروفة وبين أحكامها وزكاتها، حتى لا نقع في معاملة الربا ولا نخالف مع الشريعة الإسلامية.